دراسة في القطبية الدولية ورسم ملامح النظام الدولي الجديد

م.د. فاضل عبد علي حسن
جامعة ذي قار-مركز ذي قار للدراسات التاريخية والآثارية
fadhelabd2014@gmail.com

الملخص

يعد البحث في مسألة القطبية الدولية من بين الأمور الهامة التي تشغل المختصين والباحثين في الدراسات الدولية، فمنهم من يرى أن الاستقرار في النظام الدولي لا يكون إلا بوجود النظام ثنائي القطب، ويرى آخرين بأنه لا استقرار من دون وجود النظام الأحادي القطب، وهناك من يذهب باتجاه التعددية، وآخرين أيضاً يصفون النظام الدولي باللاقطبية، وقد أخذت ملامح النظام الدولي تتضح ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وتحول النظام الدولي الى عالم أحادي القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه بعد المتغيرات التي طرأت في النظام الدولي ومحاولة الدول الأخرى والمنظمات الدولية للحد من الهيمنة الأمريكية، بدأت ملامح النظام الدولي تنذر بتحول النظام ذاته عبر دخول الدول الصاعدة على خط التنافس الدولي.

((A study in international polarity and mapping the New International Order))

Dr. Fadel Abd Ali Hassan Assi Dr
Dhi Qar University / Dhi Qar Center for Studies Historical and archaeological

Abstract

Research on the issue of international polarity is among the important matters that concern specialists and researchers in international studies. Some of them believe that stability in the international system can only be achieved by the existence of the bipolar system, and others see that there is no stability without the existence of the unipolar system, and there are those who go towards Pluralism, and others also describe

the international system as non-polar, The features of the international system began to become clear after the dissolution of the Soviet Union and the end of the Cold War and the transformation of the international system into a unipolar world led by the United States of America. However, after the changes that occurred in the international system and the attempt of other countries and international organizations to reduce American hegemony, the features of the international system began It warns of the transformation of the system itself through the entry of emerging countries on the line of international competition.

Key words: Polarity, pluralism, international order, rivalry, hegemony

مقدمة

ثمة اختلاف جلي في توصيف حالة النظام الدولي القائم من قبل الباحثين والمختصين، وطبيعة الدور الذي تؤديه الفواعل المؤثرة في هذا النظام عبر الدول الكبرى المؤثرة فيه والمنظمات والتشكيلات والتجمعات الدولية، وهذا الاختلاف يتأتى بسبب طبيعة التطور الهيكلي في النظام الدولي ومسألة عدم الاستقرار فيه، فقد مر هذا النظام بعدة تحولات منذ مطلع القرن العشرين وانتقل ما بين عالم أحادي القطبية والمتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية الى عالم متعدد الأقطاب ومن ثم الى عالم الثنائي القطبية المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية والغريم التاريخي "السابق" الاتحاد السوفيتي، ومن ثم العودة الى عالم أحادي القطبية ما بعد انتهاء الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية من جديد.

أما اليوم فقد برزت دول أخرى مهمة كالصين والهند واليابان والمانيا وروسيا وتكتلات ومنظمات أخرى مهمة، أضافت للمشهد السياسي الدولي توصيفاً جديداً، وهذا لا يعني بالضرورة بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تراجعت بشكل كبير الأمر الذي ينذر بنهاية القطبية الأحادية من حيث التوصيف على الأقل في الوقت الراهن، بل أن الأخيرة لم تزل تتربع على عرش الهرمية الدولية، ولكن يمكن أن تتغير ملامح النظام الدولي في المستقبل القريب أو

المتوسط عبر بروز الصين كمنافس دولي للولايات المتحدة الأمريكية على الهرمية الدولية على الأقل من حيث القدرة الاقتصادية.

اشكالية البحث : أخذت ملامح النظام الدولي تتضح بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وتحول النظام الدولي الى عالم أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه بعد المتغيرات التي طرأت ومحاولة الدول الأخرى والمنظمات الدولية الحد من الهيمنة الأمريكية، بدأت ملامح النظام الدولي تنذر بتحول النظام ذاته عبر دخول الدول الصاعدة على خط التنافس الدولي.

الفرضية : بعد التحول الحاصل في امتلاك القوة وتغيير الموازين الدولية بين القوى الكبرى، وهذا ما يفضي الى تحول في رسم ملامح النظام الدولي الجديد، وبروز دولاً أخرى صاعدة ستشارك في صناعة شكل القطبية الدولية .

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة وهي كالتالي :

المبحث الأول: تحولات القطبية الدولية . ويتكون من مطلبين الأول، مرحلة ما قبل تفكك الاتحاد السوفيتي (القطبية الثنائية)، والثاني، مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي (الأحادية القطبية).

المبحث الثاني : الفواعل المؤثرة في النظام الدولي، وينقسم الى مطلبين الأول، الدول الرئيسة والقوى الصاعدة في النظام الدولي، والثاني، المنظمات والتكتلات الدولية.

المبحث الثالث : مستقبل القطبية الدولية، وينقسم الى مشهدين، الأول، المقومات والدوافع والمحددات لبعض القوى الرئيسة والصاعدة، والثاني، الآفاق المستقبلية للقطبية الدولية، ومن ثم الخاتمة.

المبحث الأول: تحولات القطبية الدولية

مما لاشك فيه فان ثمة تحولات قد حدثت في السياسة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية الى الآن، وتعد تلك التحولات جذرية من حيث المقاييس والدلالات[1]، وقد تتمثل هذه

التحولات وفقاً لنسب التقدم والتراجع في المقومات الاقتصادية والعسكرية (القوة الصلبة) والتكنولوجيا وغيرها، من هنا فان هذه التحولات تؤثر بشكل أو بآخر في مفهوم القطبية الدولية وموقع القوى العالمية على صعيد النظام الدولي، وعليه فان هذه التحولات لا تتسم بالثبات كونها عمليات وقواعد متغيرة بتغير الظرف والمكان، ويمكن لنا أن نقسم تلك المراحل الى مرحلتين واللتين كانا يمثلان القطبية الثنائية (الولايات المتحدة الأمريكية – الاتحاد السوفيتي السابق) والقطبية الأحادية (الولايات المتحدة الأمريكية) .

المطلب الأول: مرحلة ما قبل تفكك الاتحاد السوفيتي (القطبية الثنائية)

تعد هذه المرحلة[*]، مرحلة الحرب الباردة والتي تمثل النزاع الآيديولوجي ما بين المعسكرين الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق، وكان النزاع يمتزج بالقوة وفرض الإرادة، وهو ما يمثل نظام ثنائي القطبية، وهو النظام الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة بروز القوتين المذكورتين اللتان تمتلكان القوة والإمكانات الضخمة[2]، ومما يمكن الاشارة إليه بأن الحرب الباردة تعد أيضاً مرحلة تاريخية يشوبها الهدوء النسبي بسبب عدم وجود حروب بين القوى الكبرى، وانتهت تلك المرحلة بسقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩م ويتلوه تفكك الاتحاد السوفيتي وإعلان بلدان اوروبا الشرقية استقلالها وانحلال حلف وارسو، وقد مثلت هذه الأحداث نهاية حقبة الثنائية القطبية في السياسة العالمية.[3]

وقد تناول العديد من المفكرين والمختصين العلاقة بين الاستقرار في هذا النظام من عدمه وعدد الأطراف الرئيسة فيه، فعد "هانز مورغنثاو" ان ميزان القوى نجح على بقاء الأطراف الأساسية فيه منذ انتهاء حرب الثلاثين عاماً سنة ١٦٤٨م وحتى تقسيم بولندا في أواخر القرن الثامن عشر، كما عد "كارل دويتش" و"سقر ديفيد" ان تواتر الحروب يخف عندما يتحول النظام من النظام الثنائي القطبية الى التعددية القطبية، أي أن زيادة عدد الأطراف الرئيسة

يساهم في استقرار النظام الدولي، في حين يجادل "كينيث والتز" بأن الاستقرار يتوفر في النظام الثنائي القطبية أكثر مما يتوفر في النظام المتعدد الأقطاب.[4]

وإننا اذ نتفق مع ما طرحه كينيث والتز، كون ان النظام الدولي ذات نظام القطبين يوفر الاستقرار النسبي في النظام الدولي أكثر منه في نظام متعدد الأقطاب وغيره، لأن القوة اذا توفرت لدى أكثر من طرفين تتشتت المواقف في القضايا الموضوعية في النظام الدولي، وهذا يعني بأن التوازن الدولي يكون اكثر استقراراً في نظام القطبين، شريطة توفر الضوابط والقواعد الدولية، وهذا لا يعني بأن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كانت أكثر استقراراً من الفترات الأخرى، ولكن وجود قطبين متكافئين بالقوة والقدرات أفضل بكثير من تشتت القوة وتوزيعها أو قد تكون القوة والسيطرة والهيمنة بيد قوة واحدة بعينها.

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي (الأحادية القطبية)

بانتهاء الحرب الباردة بدأت المرحلة الأخرى من تطور النظام السياسي الدولي، وهي الحقبة المعاصرة التي تؤشر التحولات والتغيرات التي يمر بها النظام الدولي منذ نهاية عقد الثمانينيات، إلا أن هذا النظام سيشهد تبدلاً أساسياً بعد أن تتبلور هذه التحولات أو التغيرات خلال المدة التي تليها على نحو ثابت أو شبه ثابت عبر سماته وعملياته وتفاعلاته وقيمه، الأمر الذي سمح بالقول بأن خصائص النظام الدولي في عقد الثمانينات اتجهت نحو التداعي في عقد التسعينات .[5]

وقد خرجت الولايات المتحدة مع نهاية الحرب الباردة القوة الدولية الوحيدة المتربعة على قمة الهرمية الدولية، ونظراً لقوتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والتي شكلت بذلك الأساس لنظام اقتصادي وسياسي يرتكز على الولايات المتحدة بالدرجة الأساس، وهذا ما حصل من خلال تغيير موازين القوى المتمثلة بتفكك الاتحاد السوفيتي والتحول في السياسة الدولية من عالم ثنائي القطبية إلى عالم الأحادي القطبية، فضلاً عن ظهور الاقتصادات الصاعدة والدول الناشئة، وعليه فان القوى الاقتصادية والسياسية تنمو بسرعة، ومن المرجح إن

تسريعها وتوحيدها في هذا النمو من السلطة والثروة، ما سوف يؤدي إلى إعادة تشكيل السياسة الدولية .[6]

من هنا فبعد انتهاء الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تدرك مدى قوتها وما يمكن أت تؤديه من دور بشكل جيد، فكانت هذه المرحلة الجديدة التي أعقبت تلك الحرب، كانت قد مثلت الفرصة السانحة للولايات المتحدة الأمريكية كي تمارس دورها في قيادة العالم بشكل انفرادي وجلي[7]، وقد شهد العالم الهيمنة الأمريكية التي تمت بتفكك الغريم الآيديولوجي الاتحاد السوفيتي، ومما لاشك فيه فان ظاهرة الهيمنة ليست جديدة في العلاقات الدولية وانما الجديد في الأمر هو أن الهيمنة عبر عقلية المنتصر في الحرب الباردة والسعي الى تطويع النسق الدولي لخدمة تصوراته، وهذا الأمر أصبح واضحاً من خلال المساعي الحثيثة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل السيطرة على النظام الدول، ولا ريب ولا شك في أن تفكك الاتحاد السوفيتي قد أحدث تغييراً كبيراً في العلاقات الدولية ويعد هذا التغيير الأكبر في تاريخ العلاقات بين القوى الكبرى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية[8]، وتعد نهاية الحرب الباردة واحدة من أبرز التحولات السياسية في القرن العشرين.[9]

وبعد أن سادت جملة من التحولات في البيئة الدوليةــ فان النظام الدولي قد اتسم بنظام القطبية الأحادية نتيجة الى انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالنفوذ والقوة من دون وجود تحد مقابل لها من أي طرف كان[10]، وعليه فان مهمة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل هكذا نظام فهو يقوم على دعم الاستقرار الدولي على ما هو عليه والمحافظة على الوضع، ويرى كيسنجر بأن "الاستقرار الدولي لا يقوم على القوة التي يمكن بواسطتها دحر أو احتواء دولة ثورية فحسب انما يتطلب أيضاً وجود مسوغ شرعي يقوم على أساسه استقرار دولي مقبول"، والمسوغ الشرعي برأي كيسنجر هو الدفاع عن الوضع الراهن، لذلك فعلى الولايات المتحدة الأمريكية توضيح ماهية التحولات الاستراتيجية التي ينبغي أن تكون على استعداد لمقاومتها .[11]

وقد أضافت أحداث ١١ سبتمبر منعطفاً مهماً في التحولات السياسية الدولية لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، فقد انتقلت الاستراتيجية الأمريكية من استراتيجية الردع والاحتواء الى استراتيجية الحرب الوقائية أو ما يسمى بالحرب الاستباقية[12]، فلم تكن أحداث ١١ سبتمبر أحداثاً عادية غيرت في السياسة الخارجية الأمريكية، بل أنها أسست لتغيير كبير في الاستراتيجية الأمريكية بعد أن وضعت الأخيرة الارهاب بمثابة الخطر المحدق والمشترك الذي يهدد العالم برمته[13]، من هنا فقد كانت تلك الأحداث قد أوجدت عالماً جديداً ومغايراً لما سبقه.

ونتيجة لما تقدم فقد تم طرح العديد من الأفكار في الساحة الفكرية لمحاولة تفسير مسألة عالم ما بعد الحرب الباردة، فظهرت العديد من النظريات من بينها وأبرزها نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما وصدام الحضارات لصموئيل هنتنغتون فضلاً عن العولمة وما آلت إليه، فكان عقد التسعينات فرصة سانحة ومهمة لترسيخ مفهوم القطبية الأحادية في ظل تراجع الآيديولوجية الشيوعية والغريم الاشتراكي السوفيتي، وأحكمت الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على أغلب المفاصل المهمة والمؤثرة على الصعيد العالمي كمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن عبر اتخاذ القرارات الدولية المهمة والمؤثرة والتي غالباً ما كانت تحت الفصل السابع لشرعنة هيمنتها الدولية .

المبحث الثاني: الفواعل المؤثرة في النظام الدولي

ثمة أمر معروف بأن النظام الدولي تتحول فيه القوة وتنتقل بين اللاعبين الدوليين، وهذا ما يدعوا الى تغيير شكل التراتبية والمركزية في النظام الدولي، وهنالك العديد من الدول الصاعدة والتي انتقلت اليها مصادر القوة وأصبحت مؤثرة في نسق النظام الدولي، وهذا ما يدعوا الى اعادة توصيف القطبية والهيكلية في النظام الدولي، من هنا سنحاول البحث في هذا الأمر عبر المطلبين التاليين من هذا المبحث.

المطلب الأول: الدول الرئيسة والقوى الصاعدة في النظام الدولي

النظام الدولي يتشكل من عدد من الدول المؤثرة والكبير وعدد من الدول الصاعدة التي تشكل بدورها مرسم ملامح ذلك النظام الدولي/ ومن بين تلك الدول :

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية : بعد التحول الاستراتيجي الذي حصل ما بعد انتهاء الحرب الباردة بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي، فقد أضحت الأخيرة منذ ذلك التاريخ القوة الأكثر تأثيراً في مسار العلاقات الدولية، وقد سعت لإعادة صياغة النظام العالمي وترسيخ مشروع الهيمنة في العلاقات الدولية، إلا أن هذا الأمر لا يعني عدم وجود قوى دولية أخرى صاعدة تسعى للمنافسة وممارسة دور فاعل في القطبية الدولية(14)، وعلى الرغم من التراجع النسبي الحاصل في مركزيتها ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بقدر من القوة لا تتمتع فيها أية دولة أخرى على الساحة الدولية، وهي قد لا تستطيع أيضاً فرض هيمنتها على المجتمع الدولي مرة أخرى بسبب عدم بقاء النظام الأحادي القطبية على ما هو عليه ودخول فواعل مؤثرة أخرى، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن تنسحب من الساحة السياسية الدولية، بل هي موجودة أصلاً أثرها سيبقى واضح ودورها محورياً في اضفاء قدر من التنظيم في هيكلية النظام العالمي، لما تتمتع به من دور ريادي ومؤثر اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً .(15)

من المقومات المهمة للولايات المتحدة الأمريكية هو قدرتها في الحفاظ على دورها الريادي في النظام العالمي، في ظل صعود قوى صاعدة أخرى تهدد مكانتها وترغب في أن تحل محلها(16)، إلا أنه تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات عدة جعلتها تتفوق وتنفرد بقيادة النظام العالي، وهذه ما انعكس استراتيجياً على النظام العالمي، وذلك عبر التغييرات البنيوية الناتجة عن تفاعل العلاقات المتبادلة بين القطب الأحادي ووحداته(17)، ويذهب جوزيف ناي الى القول " بأن النظام الدولي لم يعد اليوم يقوم على توازن القوى كما كان عليه الأمر سابقاً وإنما أصبح نظام القطب الأحادي والمتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية"(18)، إلا أنه نحن لا نتفق وما طرحة

جوزيف ناي في مسألة القطبية الدولية بسبب أن النظام الدولي اليوم لم يعد ثابتاً وغير متحرك بل أن القوى قد تغيرت والقدرات الاقتصادية وغيرها قد تغيرت أيضاً من هنا لا يمكن أن نصف عالم اليوم بالعالم الأحادي القطب.

وعلى الرغم من كل هذه الدوافع التي ذكرت إلا أنه هنالك العديد من المحددات التي تقف حائلاً في بقاء الولايات المتحدة في قمة الهرمية الدولية، فالتحديات المختلفة التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية وضع الأخيرة في مدرك الأفول ونهاية الهيمنة الدولية، وهذا بسبب تمدد الولايات المتحدة الأمريكية المفرط في بعض الدول مثل العراق وافغانستان، وعليه فان الدول العظمى تقوم وترتقي نتيجة تحقيقها للمكاسب الاقتصادية وفي حال توسع هذا التمدد تكون نهاية الهيمنة وأفولها[19]، بالإضافة الى محاولة البعض من الدول الصاعدة الحد من الهيمنة الأمريكية وتوجه الدول نحو الاقتصاد المتسارع، كل هذا وذاك اصبح من بين مجموعة المحددات والمعوقات لبقاء الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي.

ثانياً : الصين : ظلت الصين لعقود لم تفصح عن نفسها كقوة عظمى طيلة تلك الفترة، بل كانت تطرح نفسها كقوة اقليمية بارزة، إلا أنه ثمة متغيرات جديدة أفرزت استراتيجية صينية ساعية الى قطبية جديدة أو نفوذ في النظام الدولي[20]، والصين ذات الاقتصاد المتسارع تمارس اليوم وبشكل واسع وغير مسبوق دولياً دبلوماسية الأموال السائلة (**Cash diplomacy**)، ما أدى الى أن تمتد مصالحها الحيوية نحو مختلف أنحاء العالم[21]، والصين اليوم تعد الدولة الأكثر منافسةً للولايات المتحدة الأمريكية وتعد من بين الدول الأكثر تأثيراً في مسألة القطبية الدولية ومستقبلها

لعل الأرقام(*) التي وصلت اليها الصين ستقيم الدليل في الحال على ارتقاء الصين الى مستويات تؤهلها الى أن تكون في مصافي الدول المؤثرة في النظام العالمي، فمؤسستها العسكرية وسكانها هما الأكبر عالمياً وهي أيضاً تمثل الوصيف عالمياً في المستوى الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل الاقتصاد ذات النمو الأسرع عالمياً، فضلاً عن كونها تمتلك الاسلحة

النووية وهي أيضاً أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن(22)، فقد أمكن الصين أيضاً بلوغها هذه المكانة، فالصين اليوم تمتلك وجود دبلوماسي مهم في كل أنحاء العالم وتوجدها أيضاً في منظمات اقليمية وتكتلات دولية متعددة الأطراف، كمنظمة شنغهاي للتعاون وتكتل البريكس، اكسبها أهمية كبيرة للحد من الهيمنة الأمريكية والتنافس تشكيل النظام العالمي.(23)

وعلى الرغم من البروز الصيني المتسارع في النظام الدولي لاسيما على المستوى الاقتصادي، إلا أنه هنالك العديد من المحددات التي تواجه الصين في سعيها نحو التطور، فالصين تعد المنافس الأول للولايات المتحدة الأمريكية والتي تقترب كثيراً من الناتج الاجمالي الأمريكي، إلا أن الحجم السكاني الهائل للصين ومعظمهم من الفقراء سوف يمتص تلك الوفرة المالية وهذا ما ينعكس سلباً على التطور الصيني، إلا أن هذا الأمر لن يستمر طويلاً، ولكن على الرغم من كل هذا فلم تزل الصين في مقدمة الدول من حيث معدل النمو السكاني الذي وصل نحو ٦.٨% .(24)

ثالثاً : روسيا : تبين من خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أن السياسة الخارجية الروسية، تؤكد على مكانتها الدولية بوصفها احدى القوى العظمى في الساحة العالمية، وضمان ادارة الشؤون العالمية من قوى مختلفة تقف على قدم المساواة فيما بينها، وبفضل ما تتميز به روسيا من مكانه وتاريخ فريد وأراضي واسعة صار يحق لها تبوأ مكانه القوة العظمى، وان نظاماً عالمياً تتحكم فيه مجموعة من القوى الكبرى سيكون نظاماً طبيعياً وعادلاً أكثر مما هو عليه العالم الأحادي القطب أو العالم اللاقطبي[25]، واستكمالاً للطموح الروسي في القطبية الدولية انبثقت الاستراتيجية الجديدة الى روسيا التي تختلف عن الاستراتيجية القديمة، وهي استراتيجية ترسم بداية الطريق نحو القطبية الدولية[26]، ولروسيا المؤهلات الكافية التي تؤهلها نحو القطبية الدولية، فروسيا تعد من بين أهم الدول المنتجة للطاقة (النفط والغاز)

ويعد النفط الروسي هو الأجود في العالم وكذلك هو الغاز ويصل الناتج الاجمالي السنوي لها نحو ١,٧٠٠ ترليون دولار ونسبية سكانية تصل نحو ١٤٠ مليون نسمة .(*)

بعد البحث عن الدور الروسي في النظام الدولي الجديد، ذلك الدور البارز الذي فقدته روسيا إبان الامبراطورية السوفيتية، تحاول رسيا اليوم الى أن تكون لاعباً مؤثراً في النظام الدولي من جديد من خلال بناء قدراتها العسكرية والاقتصادية، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل من خلال الاتحاد الأوروبي وجناحه العسكري حلف الناتو الحد من النفوذ الروسي العالمي من أجل الحفاظ على النفوذ الأمريكي والانفراد بالهيمنة على النظام العالمي الجديد(27)، ومؤكد بأن فرصتها لتأدية دور عالمي ستزداد اذا ما نجحت في تحقيق تقارب روسي– صيني – أوروبي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما سوف يؤثر بشكل رئيس على التوازن الدولي(28)، وما دخول روسيا في عدد من المنظمات الاقليمية والتكتلات الدولية ما هو إلا مؤشر لعودة روسيا بشكل قوي الى الساحة الدولية.

ومما لاشك فيه فانه على الرغم من وجود دوافع والمقومات الروسية إلا أنه هنالك مجموعة محددات تؤثر في مسألة استعادة الدور الروسي في السياسة الدولية، فعلى الرغم من التقارب الروسي – الصيني وأهدافهما المشتركة للحد من الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، إلا أنه تسبب أيضاً مصدر قلق للصين لأن روسيا تعد من بين الدول الكبرى في انتاج الطاقة وتعد الصين هي الأخرى من بين أكبر الدول المستوردة للطاقة، لذا فالأخيرة لا ترغب بأن تكون تحت الضغط الروسي، فضلاً عن التنافس الروسي الصيني في منطقة دول آسيا الوسطى، وهذا يعد مؤشراً مهماً لاستمرار الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي.(29)

رابعاً : الهند : تعد الهند واحدة من أهم القوى الإقليمية الصاعدة في قارة آسيا، ومن المتوقع في العقدين القادمين أن تكون واحدة من بين أهم القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، وقد دخلت الهند القرن الحادي والعشرين ممسكة بكافة المعطيات التي حددها علماء الجغرافية السياسية لتعريف الدولة القوية، فهي دولة مستقلة وذات رقعة واسعة من الأرض وحجم

سكاني ضخم، فضلاً عن أنها قوة نووية إقليمية تطمح في المستقبل المنظور للعب دور عالمي أكبر، وتتسم الهند بثراء طوبوغرافي وموارد بشرية مهمة وموقع جيو – استراتيجي مهم، وتطل الهند على طرق بحرية تربط أوروبا والشرق الأوسط الغني بالنفط بدول الازدهار الاقتصادي كالصين واليابان وبقية دول آسيا الشرقية[30]، وحضور الهند اليوم على ساحة السياسة الدولية وعلاقاتها الاستراتيجية المهمة مع القوى العالمية والإقليمية المؤثرة ، إنما يعود في أحد أسبابه إلى ما تتمتع به السياسات الخارجية لهذه الدولة من مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات أياً كان شكلها، وقد اتضح ذلك جلياً عند تفكك الاتحاد السوفيتي الحليف الاستراتيجي للهند مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، فقد انتقلت الهند آنذاك من حليف استراتيجي للاتحاد السوفيتي إلى حليف للولايات المتحدة الأمريكية متخذةً من الأخيرة شريكاً اقتصادياً واستراتيجياً[31]، ويصل الناتج المحلي الاجمالي للهند بنحو ٢,٩٠٠ ترليون دولار، ونسبة سكانية تصل نحو ١,٣٠٠ مليار وثلاثمائة مليون نسمة .(*)

وتأسيساً على ما تقدم فان مسألة القطبية الدولية لن تعد كما كانت في عهد الحرب الباردة قطبية ثنائية، أو ما بعدها أحادية قطبية، أبداً فاليوم العلاقات الدولية اليوم هي ليست العلاقات الدولية في الأمس، وتأثير اللاعبين في السياسة الدولية يتغير بتغيير قوة المؤثر، من هنا فقد برز لاعبون جدد وفواعل جدد وقد أحدثوا تغييراً جلياً في المعادلة الدولية وتوجيه بوصلة القطبية الدولية نحو تعدد الأقطاب أو لربما اللاقطبية كما يرى RICHARD N. " HAASS"*).

المطلب الثاني : المنظمات والتكتلات الدولية

تشكل المنظمات الدولية والتكتلات علامة فارقة ومهمة في مستقبل السياسة الدولية العالمية، وحاجة الدول الى الانضمام اليها أضاف لها كياناً مهماً ومكانة استراتيجية في عالم اليوم، ولقد أصبحت هذه التجمعات من الظواهر الأساسية في النظام الدولي إبان الحرب الباردة وما بعدها، وعلى الرغم من الأهداف التي أنشأت من أجلها هذه التجمعات ألا أنه

هنالك قواسم مشتركة تجتمع عليها العديد من الدول وقد تكون هذه القواسم أمنية أو اقتصادية أو تكنولوجية وغيرها، من ها برزت العديد من هذه التجمعات ومن أبرزها :

أولاً : منظمة شنغهاي للتعاون **SCO**: وقد برزت منظمة شنغهاي للتعاون كنواة عملية لسياسات جديدة وتحالفات قوية، من خلال التأسيس لنظام دولي جديد تكون فيه هذه المنظمة ركناً مهماً ضمن معادلة توازن القوى الدولي، ومن هنا فأن هذه المنظمة ليست محدودة الأهداف بل تعد اليوم تنظيماً إقليمياً دولياً مهماً، سيما وأن تأسيس تلك المنظمة جاء كردة فعل حيال التفرد الأمريكي بالقرارات الدولية، ومحاولة للحد من تلك الأحادية القطبية وتأثيراتها على أوراسيا، وبلورة مواقف ورؤى تختلف عن الرؤية الأمريكية، وجاءت هذه المنظمة كمسعى جماعي لتطوير التعاون بين دول تشغل مساحة واسعة من قارة آسيا وتمتد على مناطق مهمة مثل إقليم آسيا الوسطى وصولاً إلى أوروبا من خلال روسيا الاتحادية.[32]

فباتت هذه المنظمة تربط ما بين أوروبا والمحيط الهادئ عبر إطلالة كل من روسيا والصين على هذا المحيط، وإن كانت العوامل الاقتصادية التي تعاظم تأثيرها في القرن الحالي باتت هي المحدد لطبيعة التوازنات الدولية ومكانة القوى الكبرى، فان هذا يمثل عاملاً إضافياً يقف وراء إنشاء المنظمة على اعتبار أن الدول[*]، المؤسسة لها تبحث جماعياً عن مكانة استراتيجية وسط نظام اقتصادي باتت فيه المنظمات الإقليمية المعيار الجوهري والفاعل لنجاح القوى الكبرى.[33]

ثانياً : تكتل البريكس [*] **BRICS** : يعد هذا التجمع هو تجمعاً اقتصادياً إلا أنه مسألة تأسيسه كانت سياسية أكثر منه اقتصادية، وان فلسفة هذا التجمع جاء للتنافس مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والحؤول دون تدخل الأخيرة في حل القضايا الدولية وتحاول تلك الدول عبر تجمع البريكس لإثبات العكس للولايات المتحدة بأنها لها القدرة على حلحلة تلك القضايا دون تدخلها[34]، وان تلك المجموعة من الدول قد اعتمدت على النمو الاقتصادي المتسارع لتلك الدول وكان لها الأثر الواضح بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام

٢٠٠٨م، وما تبع ذلك من تنامي دور هذه الدول في البريكس في صياغة التحولات الدولية لمعالجة لتلك الأزمة العالمية وما تلا ذلك من تراجع نسبي في دور الولايات المتحدة الأمريكية.[35]

وبناءً على ما تقدم بأن القطبية الدولية باتت تتأثر بدخول لاعبين جدد في الساحة الدولية في خضم هذا الحراك الدولي والاقتصادات المتسارعة وانضواء هؤلاء اللاعبين في منظمات دولية وتجمعات وتكتلات دولية، الأمر الذي أدى الى ظهور فواعل مؤثرة في السياسة الدولية، واختلاف الأدوار وتغيرها عبر التغير النسبي للقوى الكبرى ومكانتها في السياسة الدولية، وهذا ما يدعوا الى بروز صور وملامح جديدة للقطبية الدولي

المبحث الثالث: مستقبل القطبية الدولية و الآفاق المستقبلية

بعد التحول الحاصل في النظام العالمي ما بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، حدث إثر ذلك تحول أيضاً في الهرمية الدولية فأصبح النظام العالمي أحادي القطبية بعد الثنائية القطبية، إلا أنه بعد هذا التحول القطبي ظهرت مستجدات أخرى جديدة أفرزت قوى اقتصادية جديدة منافسة للتفرد الأمريكي، وتنامي التكتلات الدولية والاقتصادية في العالم كبديل للتكتلات العسكرية والسياسية التي كانت تعد أهم معالم النظام العالمي القديم، من هنا فان هذه التغيرات الحاصلة في ميدان السياسة الدولية أثرت بشكل أو بآخر على مسألة تحديد شكل النظام الدولي ما بين نظام أحادي القطب أو الثنائي أو التعددي أو اللاقطبي، وهنالك العديد من المقومات والدوافع للقوى الرئيسة والصاعدة في النظام الدولي تؤدي دوراً مهماً في توظيف وصياغة النظام الدولي وتحدد معالمه والمتغيرات التي تطرأ عليه، وبسبب التحولات في القوة وانتشارها وصعود دول جديدة في المشهد السياسي الدولي وتراجع نسبي في مستوى القوى العظمى، انتقلت القطبية الدولية من الثنائية الى الأحادية ومن ثم الى التعددية، وقد يرى البعض بأن العالم اليوم يمر بمرحلة اللاقطبية(*)، إلا أننا نتسق مع التعددية القطبية في النظام الدولي، وبناءً على ما تقدم سنحاول دراسة هذه المؤثرات والمتغيرات على النظام العالمي عبر

هذا المبحث الذي ينقسم الى ثلاثة مطالب رئيسة، وسيكون المطلب الأول، تحول القوة وانتشارها، والمطلب الثاني، الهيمنة الأمريكية احتمالية الاستمرارية أو التراجع، أما المطلب، ملامح القطبية الدولية المستقبلية.

المطلب الأول: تحول القوة وانتشارها

ثمة تغيير كبير حصل في المنظومة الدولية بعد أن تعددت مصادر القوة ونعني في القوة هنا (الاقتصادية – العسكرية – التكنولوجيا)، فالتعدد الحاصل فيها وتحولها وانتشارها أضاف نمطاً جديداً في العلاقات الدولية، ويشير جوزيف ناي في هذا الموضوع الى أنه هذا القرن يشهد نوعين من تحول القوى هما : انتقال القوة وانتشار القوة، معتبراً أن مسألة انتقال القوة من دولة مهيمنة إلى دولة مهيمنة أخرى يعد نمطاً تاريخياً مألوفاً، وهذا لا يعد مؤثراً في نمط العلاقات الدولية، ولكن انتشار القوة يشكل عملية أكثر حداثة، باعتبار أن انتشار القوة يعني توزيعها، سواء من حيث الأنماط بين قوة ناعمة وأخرى صلبة واجتماعهما في القوة الذكية، أو تغيير نمط القوة ذاته بظهور أطراف فاعلة على المسرح الدولي تمتلك أنماطاً جديدة من القوة، مثل المنظمات الإرهابية والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، من هنا فان انتشار القوة قد يشكل تهديداً أشد من انتقال القوة، إذ أن الخطر الاستراتيجي الأكثر تهديداً يأتي من جراء انتشار القوة جغرافياً وتباينها نوعياً بحيث لم يعد مصدر التهديد متمركزاً في مصدر وموقع واحد، كما الحال خلال حقبة الاتحاد السوفيتي، بل صارت هنالك تهديدات بيولوجية وعسكرية وإرهابية من مصادر شتى[36]، من هنا فان انتشار القوة وتحولها أدى الى ظهور العديد من الدول الصاعدة والتي بدأت تمتلك عوامل القوة والتأثير الأمر الذي وهذا ما يشير الى عدم الثبات على النظام القطبي الأحادية وأفول الهيمنة في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: الهيمنة الأمريكية احتمالية الاستمرارية أو التراجع

على الرغم من بروز العديد من الدول الصاعدة في النظام الدولي ومن الممكن أن تؤثر تلك الدول في مسألة الهرمية الدولية ألا أنه من المبكر الحديث عن أفول هيمنة الولايات المتحدة

الأمريكية، فالأخيرة لم تزل تحتفظ بمكانتها في النظام الدولي، عبر استخدام كل الوسائل والامكانيات الاقتصادية والعسكرية والقانونية والدبلوماسية والأمنية والمخابراتية، لا سيما أن جميع الظروف الموضوعية لم تزل متوافرة الى الآن بسبب غياب المنافس الحقيقي المتمثل في دولة معينة أو تجمع دولي له القدرة على منازعة الولايات المتحدة الأمريكية في مسألة الهيمنة الدولية .[37]

ويشير جوزيف ناي بأن الصين لم تزل الى الأن لم تمتلك القدرة الكافية بشكل منفرد منافسة الولايات المتحدة الأمريكية حتى على المستوى الاقتصادي على الرغم من الصين تعد من بين الدول الصاعدة ذات الاقتصاد المتسارع[38]، فقد باتت الصين لاعباً مهماً وأحد الفواعل المؤثرة في السياسة الدولية، وقد تكون الصين في المستقبل المتوسط من بين أهم القوى الصاعدة والنافذة في النظام الدولي، من هنا فان على الولايات المتحدة الأمريكية ادراك تلك القوة، فبروز الصين واعادة ظهور روسيا وصعود الهند سوف يفرض جيوبولتيكس جديد في الساحة الدولية[39]، وان استمرار الصين كقوة كبرى في الساحة الدولية يقابلها سعي أطراف دولية أخرى مثل الهند وروسيا وغيرها من القوى الأخرى في الطموح ذاته، من هنا فان نمط توزيع القوة في النظام الدولي سوف يكون اشبه متفاوت في توزيع وانتشار القوة وهذه ما سوف يفضي الى وجود فواعل دولية مؤثرة في مستقبل النظام الدولي، إلا أنه تبقى الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أهم القوى الفاعلة في النظام الدولي.[40]

المطلب الثالث: ملامح القطبية الدولية المستقبلية

ونعتقد مما سبق بأنه بعد التحول الذي حصل في النظام الدولي ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة والتحول في القطبية الدولية من الثنائية الى الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، برزت العديد من الدول والقوى الصاعدة وبسبب انتشار مقومات القوة فرض هذا الظرف شكلاً جديداً في النظام الدولي قد يقترب من النظام الدولي

المتعدد الأقطاب مع بقاء الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة هذه القوى كونها (أقوى الأقوياء).

فحالة اللاقطبية التي اشار اليها هاس، فهي قطعاً تفضي الى وجود العديد من صانعي القرار مما يجعل عملية اتخاذ القرار أكثر صعوبة، وهذا ما يشير الى أن النظام الدولي يمكن أن يتحول الى نظام فوضوي ومعقد، وهذا ما ينبئ بعدم استقرار النظام الدولي بسبب الصراع ما بين القوى[41]، ويرى المفكر السياسي الأمريكي (جوزيف ناي) بأن " النظام الدولي الحالي بأنه عبارة عن رقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد والطبقة العليا منها تتكون من القوة العسكرية التي لا تزال القطب الأوحد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والطبقة الوسطى والتي تتكون من القوى الاقتصادية متعددة الأقطاب الولايات والمتحدة والصين والاتحاد الأوروبي ودول البريكس غيره من القوى الأخرى، أما الطبقة السفلى فهي تتكون من الجهات الفاعلة غير الحكومية" .[42]

الخاتمة

من خلال ما تقدم يمكن لنا القول بأن النظام الدولي القائم تكون صورته أقرب الى النظام التعددي منه الى الأحادي أو اللاقطبي، بسبب التراجع النسبي في مستوى قوة الولايات المتحدة الأمريكية وصعود بعض القوى الصاعدة في النظام الدولي كالصين وبعض القوى الأخرى، ونتفق تماماً مع ما ذهب إليه جوزيف ناي بأن العالم أو النظام الدولي ينقسم الى ثلاثة طبقات طبقة عسكرية يقودها نظام عالمي احادي وطبقة اقتصادية بقيادة أمريكية صينية وطبقة سفلى تمثلها الفواعل الأخرى من المنظمات غير الحكومية.

من هنا فان النظام العالمي وملامح القطبية التعددية فهي لا تشير بالضرورة الى أفول الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، ومن المبكر الحديث عن هذا الأمر كون الولايات المتحدة الأمريكية لم تزل الدولة رقم واحد في العالم اقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً بفارق كبير عن الوصيفة الصين، أما مسألة الحديث عن التراجع الاقتصادي الأمريكي أمام الوصيف

الصيني فهذا لن يحدث إلا في المستقبل المتوسط مع بقاء الولايات المتحدة الأمريكية مقدمة القوى المؤثرة في الساحة الدولية.

الهوامش:

١) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، شركة إياد للطباعة الفنية، ط١، بغداد ١٩٨٧، ص ٢٠٨.

*) تؤشر الحرب الباردة حالة وسط ما بين السلم والحرب بمعنى انها تعد وضع مختلط، فهي لا تمثل السلم كون العلاقات بين الرأسماليين والاشتراكيين ترتكز على العداوة، إلا أنها لم تصل مستوى الحرب كون أن الفريقين كانا يحاولان تقوية مواقفهما بوسائل مختلفة، ويحولان عدم الوصول الى مرحلة الحرب واستخدام السلام والقوة في مسألة تسوية الخلافات. لمزيد من التفاصيل يراجع : ايناس العزي، الصراع الدوالي في العقد الأول للهيمنة والقطبية الأحادية، دار الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد ٢٠١٦، ص ١٧.

٢) عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج، بيروت ٢٠٠٣، ص ١٦٠.

٣) سمير جسام، الهيكلية القطبية والاستقرار في النظام الدولي، بحث منشور في مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٥٢ ، سنة ٢٠١٦، ص ٥٠.

٤) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ٢٠١٠، ص٢٥.

٥) برايان وايت– ريتشارد ليتل، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، ط١، الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٤، ص ٣٥. وفي السياق ذاته يراجع كذلك : إيناس العزي، مصدر سبق ذكره، ص ٧١ .

6) Lauren M. Phillips, International relations in 2030 The transformative power of large developing countries, op cite, p 3.

٧) حيدر علي حسن، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، بغداد ٢٠١٤، ص ٢٩.

٨) علي عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، دون طبعة ودار نشر، بغداد، ص ١٣٠.

9) Richard K. Herrmann and Richard Ned Lebow, Ending the Cold War Interpretations, Causation, and the Study of International Relations, Library of Congress, United States of America 2004, p. 1.

١٠) سمير جسام، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.

١١) ايناس العزي، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

١٢) عبدالحميد العيد الموساوي، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال جنوب غرب آسيا مطلع القرن الحادي والعشرين، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، بغداد ٢٠١٤، ص ١٤٤–١٤٥. للمزيد من التفاصيل يراجع : زبيغنيو بريجينسكي، الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، ، ط١، بيروت ٢٠٠٤، ص ٥٦.

١٣) حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٧.

١٤) نوار جليل هاشم ياسر، السياسة الأمريكية تجاه القوى الصاعدة في النظام العالمي دول بريكس أنموذجاً، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية مقدمة الى كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد/ فرع الدراسات الدولية، بغداد ٢٠١٦، ص ٦٩.

١٥) حيدر علي حسن، رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٣، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد ٢٠١٣ ص١٥.

١٦) عمرو عبدالعاطي، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، تاريخ المشاهدة ٢٠/ ٦ /٢٠١٧

http://bohothe.blogspot.com/2010/12/blog-post_30.html.

١٧) جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط٢، أبو ظبي ٢٠١٤، ص ٤٨٤.

١٨) وائل محمد اسماعيل، مستقبل الدور الأمريكي في النظام الدولي في كتابه الإمبراطورية الأخيرة أفكار حول الهيمنة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٣.

١٩) حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨١– ٢٨.

٢٠) وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، ط١، بيروت ٢٠١٦، ص ١٩٠.

٢١) حيدر علي حسن، رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

*) قد وصل الناتج الاجمالي الصيني السنوي الى ١٤ ترليون دولار . ينظر : المؤشرات الاقتصادية البنك الدولي : https://data.albankaldawli.org/country

٢٢) بيتس غيل، الصين مركز ناشئ للقوة العالمية، في مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٧.

٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٩. وفي السياق ذاته ينظر كذلك: يامن خالد يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٥.

٢٤) وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣١.

٢٥) بافل باييف، الاتحاد الروسي كفاح من أجل التعددية القطبية واغفال العواقب، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، ترجمة جرايمي هيرد، مرز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ٢٠١٣، ص ٢١٠٥.

٢٦) يامن خالد يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٢.

*) ينظر : https://ar.tradingeconomics.com/russia/gdp متاح على الانترنت .

٢٧) حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٤٢)، ٢٠٠٩، ص ١٢.

٢٨) يامن خالد يسوف، المصدر نفسه، ص ٢٤٤.

٢٩) نورهان الشيخ ، روسيا والاتحاد الاوربي : صراع الطاقة والمكانة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤ .

٣٠) أحمد سرور، الهند المارد النائم قراءة في المقومات الجيو – سياسية والجيو – استراتيجية، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط١، بيروت ٢٠١٠، ص ١٥.

٣١) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس نشأته – اقتصاديات– أهدافه، دار الفكر العربي، ط١، القاهرة ٢٠١٤، ص ١٠٤.

*) ينظر : https://ar.tradingeconomics.com/india/gdp متاح على الانترنت .

*) يرى ريتشارد هاس إن عالم اليوم لا تهيمن عليه قوة واحدة أو قوتان أو قوى متعددة، بل تهيمن عليه العشرات من المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تمارس أشكالاً متنوعة من القوة، فكان العالم في بدايات القرن العشرين تحت هيمنة بضع دول، ثم أثناء الحرب الباردة كان تحت هيمنة دولتين، وأخيراً وبعد قرب انتهاء القطبية الأحادية الأميركية في فترة ما بعد الحرب الباردة، أصبح الطريق ممهداً أمام القرن الواحد والعشرين الذي لم يعد تحت هيمنة أحد ونستطيع أن نطلق على هذا الوضع "اللاقطبية". ويرجع الفضل في الوصول إلى هذه النتيجة إلى ثلاثة عوامل، الأول، اكتساب بعض الدول للقوة بعد زيادة ثقلها الاقتصادي. الثاني، ضعف الدور الذي تلعبه الدول نتيجة للعولمة التي مكنت كيانات أخرى من استجماع قدر كبير من القوة، والثالث، تسارع الانحدار النسبي للولايات المتحدة في مواجهة "الآخرين" نتيجة للسياسة الخارجية التي تنتهجها، والنتيجة عالم أصبحت فيه القوى تتوزع على نحو متزايد بدلاً من أن تتركز، وقد يكون نشوء هذا العالم اللاقطبي أمراً سلبياً وليس إيجابياً، حيث ستتفاقم صعوبة التوصل إلى استجابات جماعية في مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية الملحة، فكلما زاد عدد صناع القرار أصبح اتخاذ القرار أكثر صعوبة، وتعمل اللاقطبية أيضاً على زيادة عدد وشدة التهديدات، سواء من جانب الدول المارقة، أو الجماعات الإرهابية، أو الجماعات المسلحة، وإن اللاقطبية وسماتها قد لا تكون محتمة، إذ أننا نستطيع أن نفعل الكثير لصياغة وتشكيل هذا العالم اللاقطبي، ولكن النظام لا ينشأ من تلقاء ذاته وإذا ما تركنا اللاقطبية لتتدبر أمورها بنفسها فلسوف تسود العالم الفوضى مع الوقت، ويشير هاس إلى أن تتحول اللاقطبية إلى نوع من الفوضى مع مرور الوقت، إذ إن النظام الذي يديره عدد كبير من الأطراف يميل إلى العشوائية بسبب غياب فرصة التدخل الخارجي الفاعل.

Looks Well : RICHARD N. HAASS, Living in a Non-Polar World ,Project Syndicate , the World, Opinion Page, https://www.project-syndicate.org/commentary/living-in-a-non-polar-world?barrier=accessreg . تاريخ المشاهدة ٢٠١٧/٧/٣٠

٣٢) أحمد تلميذ، التنافس العالمي على موارد الطاقة المنظور الهندي، في مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، أبو ظبي ٢٠٠٨، ص ٤٢٣.

***) الدول ألمؤسسة هذه المنظمة في عام ١٩٩٦هي (الصين ورسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجاكستان كأعضاء مؤسسين ودائمين) و (الهند وباكستان كأعضاء دائمين وغير مؤسسين فكان نيلهم الصفة الدائمة في يوليو ٢٠١٧ بعد ان كانو يحملون صفة المراقب) ينظر : موقع منظمة شنغهاي للتعاون ، ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ المشاهدة ٢٠٢٠/٦/١٠.**

٣٣) عباس فاضل علوان، العلاقات الروسية – الصينية بعد إحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ منظمة شنغهاي للتعاون أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد ٢٠١٢، ص ١٥١.

***) البريكس تجمع تأسس عام ٢٠٠٩ ويضم (البرازيل ورسيا والهند والصين وسمي حينها البريك وبعد انضمام دولة جنوب افريقيا للتجمع سمي بريكس عام ٢٠١٠)، وهو تجمع اقتصادي وتشكا مساحة هذه الدول نحو ٤٣% من سكان العالم وتمثل ٢٥% من الناتج المحلي والاجمالي العالمي. ينظر : ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبدالحميد، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة مجموعة البريكس انموذجاً، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، بغداد ،٢٠٠٦ ص١.**

٣٤) سارة قاسم عبد الرضا، علاء جبار أحمد، الدور الدولي لتجمع البريكس، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، العدد ١٤-٤٢، بغداد ٢٠١٩، ص ١٥٦.

٣٥) ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبدالحميد، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

***) ريتشارد هاس، مصدر سبق ذكره.**

٣٦) جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٨.

٣٧) حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٢.

٣٨) الناتج الاجمالي السنوي للصين ١٤ ترليون دولار والولايات المتحدة الأمريكية ٢٠ تريلون دولار : ينظر المؤشرات الاقتصادية البنك الدولي مصدر سبق ذكره، **https://data.albankaldawli.org/country** .

٣٩) محمد ياس خضير، الصين ومستقبل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٤، الجامعة المستنصرية، بغداد ٢٠١٤، ص ١٧.

٤٠) محمد ياس خضير، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

٤١) سمير جسام ونوار جليل هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤-٥٥.

٤٢) المصدر نفسه، ص ٥٥.